

البورجوازية العربية الفلسطينية والتوسع في انشاء معسكرات الجيش البريطاني في فلسطين ، لمواجهة الخطر النازي ابان الحرب العالمية الثانية ، كيف ادى كل ذلك الى اتساع الطبقة العاملة العربية الفلسطينية ونمو الحركة النقابية . كما ارتفعت معدلات الاضرابات العمالية .

ولم تكن الحركة العمالية لتعيش بمعزل عن حليفيها الطبيعيين وظهرها : الملاحين . لذا فقد مهدت الى مساعدتهم ماديا ومعنويا واتممت لهم الجمعيات التعاونية لمساندتهم وتصليب عودهم في مواجهة الحركة الصهيونية .

على ان المذكرات لم تسلم من بعض الهنات ، في مجال المعلومات والتحليل .

نعلى سبيل المثال ، ضغقت معظم قواعد جمعية القنال العربية من أجل عقد مؤتمر للجمعية ، لانتخاب قيادة جديدة ، تعكس علاقات القوى داخل الجمعية ، خاصة وان الصراع كان قد اشتد بين العناصر اليسارية وبين العناصر الاصلاحية فيها . الا ان العناصر الاصلاحية — وكانت تسيطر على القيادة — ادارت ظهرها لرغبة معظم القواعد . وانفجر الموقف حين أصر سامي طه — الامين العام للجمعية — على عدم تمثيل اليساريين في مؤتمر النقابات العالمي المنعقد في لندن في شباط (فبراير) ١٩٤٥ ، كما أصر على الموقف نفسه عند بحث تمثيل العمال الفلسطينيين في الدورة الثانية للمؤتمر نفسه ، والتي كانت ستعقد في باريس في تشرين الاول (اكتوبر) من السنة ذاتها . عند هذا الحد ازداد الحاح العناصر اليسارية من اجل عقد مؤتمر الجمعية ، وعندما اصرت القيادة على تجاهل هذا المطلب ، بادى اليساريون — وكانوا يسيطرون على فروع الجمعية في القدس وبيافا والناصرة وغزة — الى دعوة قواعد الجمعية الى مؤتمر ، عقد في آب (اغسطس) ١٩٤٥ ، واعلن المؤتمرون استقلالهم عن قيادة الجمعية ، وتسموا باسم « مؤتمر العمال العرب » . وفي اوائل ١٩٤٦ عقدت الجمعية مؤتمرها تحت ضغط ما تبقى من قواعدها ، وخاصة بعد ان اطمانت الى تخلصها من العناصر اليسارية ، التي كانت تهدد مراكزها .

اما رواية الخفش لقصة انشقاق المؤتمر عن الجمعية ، فمبدأها باعتبارها اليساريين على شخص حنا عصفور ، الذي اختاره سامي طه ليمثل واياه العمال العرب الفلسطينيين في مؤتمر باريس المشار

اليه . ويؤكد المؤلف ان سبب معارضة اليساريين كانت عدم انتساب حنا عصفور للعمال من قريب او بعيد . وبعد ذلك يقول المؤلف انه لم يبق في مؤتمر العمال العرب — الذي يسميه خطأ المؤتمر العمالي الفلسطيني (ص ٤٠) وفي مكان آخر : المؤتمر العمالي العربي (ص ٤٢) — الا عدد قليل من العمال بالاضافة الى اعضاء الحزب الشيوعي ، وربما كان يقصد بأعضاء الحزب الشيوعي اعضاء « عصبة التحرر الوطني » ، التي ضمت الاعضاء العرب الذين انشقوا عن الحزب الشيوعي في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٢ . وفي حين احتفظت المجموعة اليهودية الشيوعية باسم « الحزب الشيوعي الفلسطيني » ، حمل الشيوعيون العرب اسم « عصبة التحرر الوطني الفلسطينية » . اما بالنسبة لحجم مؤتمر العمال العرب فقد تضاربت الأرقام حوله ، اذ يقدره السلفيتي بخمسة وثلاثين الفا . اما المستر غريفيث ، مدير دائرة شؤون العمل في حكومة فلسطين ، فيهبط بالرقم الى ١٨ الفا فقط ، في حين ذكر ان اعضاء جمعية العمال العربية بلغوا — في صيف ١٩٤٦ — خمسة عشر الفا شخص . ويرى المؤلف في انقسام مؤتمر العمال عن الجمعية « تجربة قاسية خاضها الحزب الشيوعي الفلسطيني [الصحيح : عصبة التحرر الوطني] وشعر بهرارة فشله بعد مدة قصيرة ، اذ أعلن الحزب [الصحيح : العصبة] بعدها في جريدته ان مؤتمر الحزب [العصبة] قد أدان القيادة السابقة لارتكابها جريمة شق الحركة العمالية ، ولذلك أقالها من مركز القيادة » (ص ٤١) . وعرض المسألة على هذا النحو يفرغها من بعديتها السياسي والطبقي . واذا كانت العصبة قد انتقدت الانشقاق ، وطردت من صفوفها بعض المتسبيين فيه، مثل مخلص عمرو وبولس فرح وجريس رمان، فان السبب الحقيقي لطرد هؤلاء الثلاثة ظل خافيا لوقت طويل . وان كان قد عرف عن ثلاثتهم معارضتهم الشديدة لمسرة عصبة التحرر الوطني وراء الفتى ، واتهامهم بقيادة العصبة بالذيلية للرجعية الفلسطينية. الا ان المؤلف — فيما يبدو — لم يستوعب المسألة بكل جوانبها . والواقع ان العصبة رأت في شق الحركة العمالية خطأ لا يمكن تبريره ، حتى ومع سقوط قيادة جمعية العمال في أيدي الاصلاحيين والنقائبيين الصفر ، وأكدت العصبة ان قوة الطبقة العاملة في وحدتها ، وان